

السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات الاقليمية والدولية بعد 2003

ا.د مثنى علي المهداوي^(*)

المقدمة

مثل التحول الديمقراطي في العراق حدثاً مهماً في الحياة السياسية العراقية اذ ان هذا التحول شمل كل المستويات السياسية ، سواء على مستوى السياسة الداخلية ام السياسة الخارجية ، وبما ان هذه الاخيرة تعد امتداد لاولى فقد كان هناك تداخل بين التغيرات على المستوى الداخلي والخارجي ، ومع ذلك فهناك اختلاف في طبيعة التغيرات ، ولا سيما ان اهداف كلا السياستين مختلفة فضلاً عن اختلاف مجال العمل

والسياسة الخارجية العراقية تحددت سابقاً بأهداف وتوجهات فرضتها طبيعة الانظمة السابقة قبل الحرب الامريكية على العراق 2003 ، كما انها تحددت بأهداف وتوجهات جديدة بعد هذه الحرب فرضتها المتغيرات الجديدة المستجدة ، ولما كان التغيير في العراق قد مثل تحول نحو مرحلة جديدة احدثت تغيرات عميقة لا تقتصر على العراق وانما لها امتدادات اقليمية ودولية ، فان السياسة الخارجية العراقية بدورها تأثرت بهذا التغيير وتحددت بمجموعة من الاهداف والغايات التي سوف ترتبط بها خلال المرحلة القادمة . واهم ما في هذه المرحلة هي الاستقطابات الاقليمية والدولية ، ولذلك فان البحث ينطلق من فرضية مفادها (ان نجاح السياسة الخارجية العراقية في التعامل مع الاستقطابات الاقليمية والدولية يعتمد على وضع مصالح العراق

^(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والامنية كاساس في التوجهات الخارجية نحو هذه الاستقطابات).

ولاثبات هذه الفرضية يحاول البحث الاجابة عن تساؤلات مفادها : كيف كانت اهداف السياسة الخارجية العراقية بعد 2003 ، ولماذا مورست ضغوط اقليمية ودولية على السياسة الخارجية العراقية في مرحلة التحول الديمقراطي ، وماهي السياسة الخارجية الافضل للعراق في التعامل مع الاستقطابات الاقليمية والدولية .

اولا : اهداف السياسة الخارجية العراقية في التحول الديمقراطي

هناك اتفاق بين معظم الباحثين وفي معظم الادبيات السياسية على ان الهدف الاول للسياسة الخارجية والداخلية للدولة، اياً كانت طبيعة نظامها السياسي او معتقداتها المذهبية او امكاناتها النسبية من القوة القومية، وياً كان موقعها او حجمها او تعددها هو الحفاظ على وجودها الذاتي، والعمل على تدعيم امنها بأقصى ما تسمح بها القدرات والطاقات المتاحة لديها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية او بهذه القوة مضافاً اليها جانباً من قوة الدول الاخرى(1).

مع ذلك فإن التحول الديمقراطي في العراق قد اثر على اهداف السياسة الخارجية العراقية وتوجهاتها ، لاسيما ان التحول الديمقراطي في العراق تم بفعل عامل خارجي عن طريق قيام الولايات المتحدة بأسقاط النظام السابق وتأسيس نظام ديمقراطي ، وهذا النظام الديمقراطي يعتمد بخاصة واستمراره بنسبة او اخرى على صدق التوجهات الديمقراطية للولايات المتحدة (2) .

فمن المعروف ان التحول نحو بناء نظام ديمقراطي في اي دولة ، يكون عبر ارساء تنظيم ديمقراطي للسلطة السياسية وممارستها ، والتهيئة لعملية الانتقال داخلياً ، بمعنى التعاقب عليها من قبل القوى السياسية الفاعلة على ساحة العمل في الدولة(3).

كما ان التحول الديمقراطي في العراق جاء كجزء من مشروع امريكي لنشر الديمقراطية في الشرق الاوسط، فقد تحدث القادة الامريكان عن الحاجة الى تقديم التزام للمستقبل بتحويل انظمة الشرق الاوسط السياسية صوب الديمقراطية ، واطلاق

حركة اقتصاداتها في اتجاه ليبرالي كذلك(4)، وهذه الحقيقة كان لها انعكاساتها على السياسة الخارجية العراقية بعد تغيرات ابريل/نيسان 2003 .

فالولايات المتحدة اعلنت عن جعل العراق دولة ديمقراطية تبعث الى الشرق الاوسط رسالة تشجيع الاصلاح الاقتصادي والسياسي وتوقف القوى التي تمول الجماعات المسلحة، والعمل على بناء نظام حكم في العراق يختلف في شكله وطبيعته عن بقية المنطقة(5).

الا ان هذا لا يلغي حقيقة ان العراقيين كانت لهم رؤيتهم في صياغة شكل النظام السياسي بعد تغيرات نيسان / ابريل 2003 وتوجهاته الخارجية، فعند كتابة مسودة دستور جمهورية العراق عام 2005 كان هناك حرص على تضمينه مواد تؤكد استقلالية سياسة العراق الخارجية ، اذ جاء في المادة الثامنة ((يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية)) (6).

وتعززت هذه الرؤية في استراتيجية الامن القومي العراقي عام 2007 التي جاء فيها ((ادرك العراقيون ومنذ سقوط النظام السابق انهم بحاجة الى بناء علاقات اقليمية ودولية جدية مع الدول المجاورة للعراق تختلف تماماً عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية وعدوانية ليس مع هذه الدول فقط وانما مع المجتمع الدولي ايضاً)) (7).

وتضمنت ايضاً ((العراق عضو مؤسس وفعال في منظمة الامم المتحدة وتقع على عاتقه التزامات دولية كبيرة والمشاركة الفعالة هي احدى اسس المنظمة وقد نص برنامج الحكومة المقدم الى مجلس النواب على :

- 1- بناء علاقة صداقة واحترام متبادل وتعاون مع دول الجوار والعالم بما يحقق المصالح المشتركة بين العراق وتلك الدول .
- 2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية واعتماد الحوار والتفاوض لحل القضايا العالقة.

ج- تسديد كل متعلقات المنظمة الدولية ليحق للعراق المشاركة والتصويت على القرارات المطروحة.

د- الاشتراك في كل المنظمات الدولية التي تحترم الشعب العراقي ليكون جزءاً من المنظمة الدولية)) (8).

مع ذلك فان التأثير الامريكي على توجهات السياسة الخارجية العراقية لا يمكن انكاره ، فهذا التأثير ان لم يكن مباشر فبصورة غير مباشرة ، وان لم يكن بصورة غير مباشرة فان الحقيقة تبقى ان هذه السياسة الخارجية العراقية الجديدة جاءت بعد تغيرات ابريل / نيسان 2003 والتي كانت بفعل الحرب الامريكية على العراق في ذلك العام . ولولا هذه الحرب لما حدثت تغيرات في السياسة الخارجية العراقية ، والتي جاءت كجزء من تغير النظام السياسي كلياً ، فضلاً عن ذلك فأن السياسة الخارجية لدول المنطقة تجاه العراق بعد تغيرات ابريل / نيسان 2003 وضعت العراق امام حقيقة وجوب تغير اهداف سياسته الخارجية.

فقد وجدت بعض دول المنطقة ان التغير اثر الحرب الامريكية على العراق 2003 وضع القوات الامريكية قريباً من حدودها ، ووجدت في اهداف الحرب المعلنة من قبل الامريكان دعوة لان يكون العراق مركزاً للديمقراطية في المنطقة قد يخل باستقرارها ، فأدركت انها تحت التهديد لمباشر ، ان الرؤيا الخارجية لدول المنطقة تتفق او تلتقي في معظمها عند نقطة واحدة قوامها ان الوضع الجديد في العراق عامل تأثير سلبي على واقعهم السياسي والاجتماعي ، يحتم الدخول في ساحته للتقليل من شدته واثارة (9).

هذه التغيرات الخارجية فضلاً عن المتغير الداخلي المتمثل بالتحول الديمقراطي ادت الى ان تتغير اهداف السياسة الخارجية العراقية وتصبح اكثر التزاماً بالقوانين الدولية ومواثيق المنظمات الدولية ويصبح التوجه السلمي هو التوجه الرئيس الغالب في هذه السياسة الخارجية ، ان لم يكن هو التوجه الوحيد.

فاذا كنا نتفق على كون الدولة منتظم سياسي يشمل في ابعاده على دائرة واسعة من المؤسسات والهيئات ودائرة من الحقوق والواجبات وتخضع لمبدأ القانون

الذي يبقى الحاكم الاساسي لمسار حركة الدولة ونشاطاتها ، فأن السياسة الخارجية تمثل احدى الادوات الاساسية لحركة الدولة فهي احدى الاليات التي تستهدف التعبير عنه الواقع الجديد ، ان اعداد السياسة الخارجية لأية دولة ماهي الا محصلة لتفاعل مجموعة من :

1. المتغيرات وعوامل والقدره الداخليه مدعومه بأرادة سياسية من نوع واتجاه ما .

2. اخرى خارجية تدعو للتعاون احياناً وتفرض تحديات ومخاطر من اشكال وطبيعة مختلفة في احيان اخرى ويفترض ان تعمل الدولة اية دولة على استثمار وتوظيف هذه المتغيرات وادارتها من خلال جهاز حكومي كفوء ذو مؤهلات وقدرات عالية لتحقيق مصالحها واهدافها الوطنية سواء كانت من منطق التأثير في البيئة الخارجية او نتيجة لكونها عرضة لتأثيرها او التأثير بتفاعلاتها ، ان حركة السياسة الخارجية تقتزن بمجموعة من الاهداف والهدف هو وضع معين يقتزن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحث الى مرحلة التنفيذ او التحقق المادي (10) . ولما كانت الاهداف ليست عملية مجردة كما يمكن ان تنشأ في فراغ وانما تتحدد بمقتضى مؤشرات وظروف توضح الاطار العام للهدف والوسائل اللازمة لتنفيذه، ولما كان الهدف يعكس تلك العلاقة بين الهدف والامكانيات والاثر الناتج عنه، تكن عملية تحقيق الاهداف عملية ذات ابعاد فكرية واجرائية تنتهي في المحصلة في دائرة وضع الهدف ووضع التنفيذ .

ثانيا : قيود السياسة الخارجية العراقية

اذا كانت السياسة الخارجية هي في ابعادها محصلة لمجموعة مؤشرات داخلية وخارجية تختلف من حيث الزمان والمكان ومقدار الاثر القائم، فأن ذلك بدون شك

سيعكس تبايناً في درجة وفعالية هذه السياسة باختلاف الاوضاع والظروف الاقليمية والدولية وفوق ذلك البعد الداخلي، وانتقالة العراق الى مرحلة جديدة وبدون شك فان هذه المرحلة ستبرز في اطارها العام ظروفاً جديدة وهذه الظروف تعترئها جوانب ايجابية تفعل حركة هذه السياسة او سلبية بالشكل الذي تقيد من حركتها وتحد منها، ان ابرز المعوقات المتصورة لحركة السياسة الخارجية في مرحلة القادمة هي:

أ - المعوق الامريكي

يخطئ من يظن ان حركة المشروع الامريكي في نطاق التدخل في الشأن العراقي ستتوقف ، فمحصلة الاستراتيجية الامريكية خلال المرحلة السابقة ورغم ما شابها من اخطاء وما اعترأها من ضعف، بيد ان الاخفاق في العمل في تنفيذ استراتيجيات اعادة بناء الدولة العراقية بعد الحرب لا يعني ان المدرك الامريكي قد اصيب بأختلال او برز عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع الواقع العراقي ، بل ان الولايات المتحدة كما خططت للحرب فإنها خططت لمرحلة ما بعد الحرب من خلال بث الفوضى ونشر التخريب كأسلوب مقصود لالغاء اسس الدولة واعادة بناءها على وفق الرؤية الامريكية الجديدة وان ما حدث هو مخطط مرسوم بعناية ودقة اريد منه ان يتخلى العراق عن مكانته التي كان ينافس فيها كل من مصر والسعودية وان يبقى العراق مهملاً وغير مؤثر في اقليمه ، وان يتفتت بكل ما يعنيه ذلك التفتت من ضرر بالوحدة الوطنية ضمن سياق فرض المحاصصة الطائفية والقومية كجزء من مخطط تشكيل العراق في صورة اقاليم وطوائف وقوميات بعيداً عن الاعتبار الوطنية العراقية ومحيطها العربي والاقليمي والاسلامي(11). واذا كانت عملية الحرب الامريكية على العراق 2003 قد ابرزت العديد من النتائج والحسابات غير المتوقعة عندما ادت الى مستويات غير مسبوقة من عدم الاستقرار واشتعال العنف والعسكرة وفوق ذاك غياب التوازن الاستراتيجي الاقليمي . فانها ايضا قد جاءت في سياق استراتيجية عالمية لدولة مهيمنة تركز في ابعادها على مجموعة من التصورات تحدد ابعاد حركتها العالمية من جهة وابعاد حركتها في داخل اقليم الشرق الاوسط ، وعليه فأبعاد الحرب الامريكية على

العراق 2003 جاءت في صميم ادراك امريكي قائم في ابعاده على مجموعة من القواعد الاساسية التي تحفز هذا الدور وتدفعه نحو سياق سياسات وافعال ومنها فعل الفوضى، ان ابعاد الاهتمام الامريكي في المنطقة قد تحدد ضمن ثلاثة مرتكزات او قواعد اساسية تعتقد الولايات المتحدة بجدواها واثرها على صميم الامن القومي الامريكي وان الحرب الامريكية على العراق 2003 عبرت عن احد السياسات التي جاءت لمواجهة مثل هذه التحديات او تأكيد هذه الالتزامات، ان الاهتمام الامريكي ازاء منطقة الشرق الاوسط قد انطلق من ثلاث محاور اساسية:

1 - الارهاب

ليس بخافٍ ان مرحلة ما بعد 11 ايلول تمثل مرحلة مفصلية في تاريخ الولايات المتحدة بسبب ما حملت من متغيرات وما احدثت من تطورات من ابعاد الواقع الدولي وانماط التوازن القائمة فيه وبسبب ما انتجت من سياسات تدور حول ابعاد التغيير القائم ، اذ ان ذلك قد تجسد في ابعاد مقولة اساسية تبنتها الولايات المتحدة هي مقولة الحرب على الارهاب ، فبسبب هذه المقولة قامت الولايات المتحدة اولاً بفرض تقسيم جديد للنظام الدولي كما حملت دول العالم على تأييد سياستها ، وثانياً عد محاربة الارهاب ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الامر الذي احدث تأثيراً حاداً في نمط العلاقات الدولية الراهنة، وثالثاً تغيير الانظمة السياسية بالقوة كما حدث في افغانستان والعراق اذ تحول الاخير الى بؤرة للارهاب المتطرف بل تحول الى فوضى وتدهور امني فضلاً عن تزايد النزاعات التي قد تؤدي الى تقسيمه(12). وهو ما اثبت فيما بعد فشل هذه السياسة فالقوة العسكرية ليست في كل الاحوال اداة ناجحة لمحاربة الارهاب وان من الضروري البحث في اسباب الارهاب ووضع العلاجات المناسبة له ، وهي علاجات تقم على القوة الناعمة التي تجعل الآخرين يتبعن الولايات المتحدة في حربها ضد الارهاب دون مقاومة ، ان اسلوب الضربة الوقائية الامريكية ضد الارهاب جعل من العراق البؤرة الاساسية لمكافحة الارهاب في العالم او انها

منطقة الصراع الرئيسة بين الولايات المتحدة واعدائها كما وظفت ذلك جيداً ازاء دول الشرق الاوسط عندما وظفت مكافحة الارهاب ك:

- نمط ضغط دولي على الانظمة السياسية لمطالبتها بالتغيير وتبني الديمقراطية.
- كذريعة لادارة النظام الدولي وفرض التصورات الامريكية عليه بما في ذلك ايجاد ترتيبات معينة تستهدف خلق واقع جديد للاقليم ونزع فتيل الصراعات والازمات القائمة فيه ولاسيما الصراع العربي - الاسرائيلي .
- كضرورة لضمان الامن الامريكي وامن المصالح الحيوية للولايات المتحدة من خلال اسلوب استدراج الخصم الى مناطق قتال حددتها الادارة الامريكية بدلاً من المواجهة معها في بلادها (13) .

ان الادراك الامريكي لمحاربة الارهاب قد انطلق من قيام وجود علاقة بين الارهاب والديمقراطية ان ثمة علاقة جدلية بينهما قائمة على اساس ان غياب الديمقراطية كان احد اسباب وراء انطلاق فكرة الارهاب شيوعها في دول الشرق الاوسط ولتحويل قضية الحرب على العراق من قضية اسلحة دمار شامل الى تأسيس نظام ديمقراطي يمثل نموذجاً لدول المنطقة (14) .

ومع ذلك فان احداث يونيو / حزيران 2014 في العراق والتي تمثلت بسيطرة تنظيم داعش الارهابي على مناطق في العراق ، وتاخر الولايات المتحدة في تقديم الدعم للقوات العراقية التي كانت تواجه تنظيم داعش الارهابي، جعل الكثير يواجه الانتقادات لسياسة الولايات المتحدة تجاه مواجهة الارهاب. وبعد بدأ العمليات العراقية للقضاء على تنظيم داعش الارهابي والتي انتهت في عام 2017، فان حجم الدعم الامريكي لم يكن بالمستوى المطلوب مما شكك بمصداقية الولايات المتحدة في محاربة الارهاب، وامتد هذا التشكيك الى مصداقية العمليات الامريكية في سوريا للقضاء على الارهاب.

يمثل النفط احد المدركات الاساسية لحركة الاستراتيجية الامريكية في التوجه ازاء العراق، فالولايات المتحدة لديها المشروع الذي يضمن لها الدور القيادي المتفق والمهيمن على النظام الدولي، وهي في سبيل تحقيق ذلك تدرك المنافسة العالمية من قبل دول اخرى تستند الى دائرة من عناصر القوة التي تمتلكها الادارة الامريكية وهذه القوى تسعى الى الوصول الى مستواها او التفوق عليها ، وعليه وبسبب المنافسة بين الدول يعد النفط احد العناصر المجسدة لمفهوم القوة في عالمنا المعاصر . فأن سيطرتها على النفط العراقي سيعطيها المجال الاوسع لتحديد كميات الانتاج وكميات التوريد واسعار النفط وبالتالي اكمال حلقة السيطرة على نفط الخليج العربي . وكما ان ذلك سيجعل تطور الدول الاخرى ونموها الاقتصادي خاضعين بشكل غير مباشر للاشراف الامريكي، ان ابعاد السيطرة الامريكية على نفط العراق ستعني :

- ان السيطرة على نفط العراق ستمكن الشركات الامريكية من الوصول الى 145 مليار برميل وهو الاحتياطي المعلن للبلاد، ويعد هذا اهم احتياطي عالمي بعد السعودية بمعنى اخر ان السيطرة على نفط العراق هي مفتاح الحصول على نحو ربع الاحتياطي العالمي النفطي، اي النفط العراقي فضلا عن النفط السعودي.
- الرؤية الامريكية في السيطرة على عمليات الانتاج والتوزيع وتحديد اسعار النفط في الاسواق العالمية، وهذا الاهتمام قد تجلى ببعض القرارات التي اتخذتها الادارة الامريكية والتي تستهدف بشكل عام ابعاد اية ادارة عالمية للنفط او على الاقل اضعاف مثل هذه الادارة كمنظمة اوبك مثلا ، واخضاع فكرة البيع والشراء للجانب السياسي (15) .

3 - امن (اسرائيل)

انه في مقدمة الاولويات التي ترتبط بحركة السياسة الخارجية الامريكية والامن القومي للولايات المتحدة هو في ضمان امن (اسرائيل) ، ويعد ذلك حقيقة مطلقة لا يمكن نكرانها، اذ تنطلق المسؤولية الامريكية اتجاه امن (اسرائيل) من نواحي سياسية

واقتصادية وفوق ذلك ايدولوجية من حيث البعد الديني ، الذي يعد الحفاظ على (اسرائيل) واجباً دينياً وفريضة يجب اداؤها لتحقيق تنبؤات التوراة والتي يؤمن بها شطر كبير من الساسة الامريكان لاسيما المحافظين. وعلى هذا فضمن الامن تنطلق منه سياسات عدة منها دعم الامن (الاسرائيلي) وتخفيف الضغط عليها من دول الجوار (16).

ولما كان عمق الضعف الامريكي يتزايد بعد الحرب مع افغانستان والتسوية النووية مع كوريا الشمالية والصراع مع ايران حول الملف النووي ، فان احد اسباب التعثر القائم في العراق يعود الى ان المعطيات تدلل على نية الولايات المتحدة الامريكية في ضرورة ايجاد وجود عسكري واستشاري جاد ومهم على مدى حقبة طويلة في العراق، اذ تدرك تمام الادراك حاجه العراق للمساعدة الامريكية المتعددة الالوجه والمستويات والتي تأخذ شكل المساعدات السياسية والعسكرية والتنسيق الامني وحتى المساعدة الاقتصادية وبالتالي ايجاد شكل من اشكال التبعية للعراق .

ب - الضاغظ الاقليمي

يمثل الضاغظ الاقليمي احد الابعاد الاساسية المؤثرة على حركة الدولة او على صعيد نمط تأثيرها في الداخل، فمنطلقات الداخل والخارج وبقدر ما تمنح الدولة من حصانه داخلية تؤمن لها سيراً ايجابياً لحركتها بفعل استمرارية وصيرورة الاداء السياسي على صعيد العلاقة بين السلطة والشعب كذلك تمنح الدولة هامشاً كبيراً للتأثير على الصعيد الخارجي ، وفي الحالة العراقية وفي ظل اقليم يتصف بقدر من عدم الاستقرار فأن ذلك يمنح الحالة خصوصية تتعلق بطبيعة الاقليم والاحداث الجارية فيه واثار العراق كطرف فاعل يحوز على كل امكانات القوة والتأثير بما في ذلك القوة الاقتصادية والعامل الجغرافي.

ان العلاقات العراقية مع دول الجوار كانت على الدوام غير مستقرة ، سواء الحرب كنسق للتعامل كالحرب ضد ايران او احتلال الكويت، او اتباع نسق الحروب الكلامية والاعلامية كما هو الحال مع سوريا من حيث التصارع الايدولوجي والتنافس على

الزعامة العربية. وهكذا وجدنا بأن هذه العلاقات كانت تحمل بذور اللاتزان واللامعقولية، ومن ثم اثرت على علاقات العراق بعد عام 2003، فقد وترت هذه العلاقات وحملت ابعاداً اخرى في ابعاد التصارع حول المشاريع السياسية المقدمة وابعاد التأثير داخل الواقع العراقي . اذ كان من المتصور والمتوقع ان تكون العلاقة بين العراق وجيرانه الخاضعين بشكل او بآخر الى النفوذ الامريكي اكثر ودية واعمق تعاملاً ، الا انها اصبحت اكثر حساسية وعداء . ان دول الجوار تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث الحجم والقدرة والانتماء والاهداف والطموحات خاصة في علاقاتها مع العراق ولكل من هذه الدول خصوصية في التعامل مع العراق واهداف تسعى الى تحقيقها ، مما جعل العلاقات بينها وبين العراق غير مستقرة وفي حركة دائمة . فضلاً عن ذلك فأن تلك الدول تشاطر العراق في معظم ظروفه وتوجهاته وفي علاقاتها مع بعضها البعض ومع الولايات المتحدة (17) .

ان لايران وسوريا مشروعين داخل العراق عنوانه السعي لوجود نظام صديق وحليف في العراق بغض النظر فيما اذا كان نظاماً دينياً على غرار نظام الجمهورية الاسلامية او لا دينياً على غرار النموذج السوري . واما اسرائيل فهي الشريك الاقليمي الحقيقي في المشروع الامريكي داخل العراق ، فالاسرائيليين لهم مشروعهم القائم على عراق ضعيف ومقسم عرقياً وطائفيّاً ومعادي للجارين السوري والايراني ونقطة تمركز لتعزيز النفوذ الاسرائيلي في الخليج و اسيا الوسطى (18) .

وترى تركيا ان امنها القومي مرتبط بدرجة كبيرة بما سوف يحدث في العراق وبخاصة مسألة حصول الاكراد على حق الانفصال ، اواية مزايا او مكاسب يحصل عليها الاكراد في العراق ويكون لها مردودها السلبي على الاستقرار السياسي داخل تركيا وعلى الاخص مطالب اكراد تركيا في الحكم الذاتي وحق تقرير المصير(19). مع ان السياسة التركية تجاه العراق بعد 2003 اتسمت بكثير من الازدواجية والمصلحية حتى فيما يخص القضية الكردية، واما التأثير على الامن الخليجي فان الوضع العراقي يؤثر في دول مجلس التعاون الخليجي بست معطيات:(20)

المعطى الاول : العلاقة بين العراق وايران ويتمثل المعطى الثاني : قيام اول دولة
فدرالية متعددة القوميات في الشرق الاوسط ، واما المعطى الثالث : استحداث نماذج
ومقولات سياسية ستشكل موضع استقطاب اقليمي دون اجماع على قبولها من دول
مجلس التعاون الخليجي وستترك تداعيات على معادلة الامن في الخليج ، واما المعطى
الرابع : فيتمثل في امكانية تحول العراق الى منتج للنفط غير مقيد بصورة كبيرة
بسياسات اوبك، مما يؤثر في موقف اوبك التفاوضي والسياسات النفطية لدول
المنطقة، واما المعطى الخامس: فيتمثل بأن عراقاً مركزياً تدار شؤونه كافة من بغداد
يمثل الخيار الامثل على مستوى مقارنة العلاقات العراقية مع الدول المجاورة ولاسيما
الخليجية. واما المعطى الاخير: فيتمثل باثر المتغير العراقي على العلاقات الامريكية-
الايرانية. ان الاطراف الاقليمية قد وجدت في العراق منطقة فراغات استراتيجية تهيب
الفرصة للتدخل وضمن اشكال مختلفة لتحقيق عدد من الاهداف لعل ابرزها: (21)

1. الحصول على موطن قدم في العراق والتأثير في وضعه الداخلي
حاضراً ومستقبلاً قدر الاستطاعة واقامة علاقات مع قوى محلية ، ومنها قوى
تشارك في الامساك بزمام السلطة اليوم .
2. الافادة من الفوضى التي ضربت البلاد والتبديد الذي تعرضت
اليه الثروات العراقية.

ثالثا : السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات الاقليمية

إن الموقع الجيو- استراتيجي والجيو - سياسي والجيو - اقتصادي المهم للعراق
أدى بالمحصلة إلى أن يشكل المحيط الإقليمي له معادلة علاقات تأثير وتأثر ذات
أوجهين . ولا نجافي الحقيقة بشيء إذا قلنا أن العراق غالباً ما كان نقطة المحور
والأرتكاز في تحديد وجهة هذه العلاقات ونتائج هذه المعادلة . وقد أدت خصائص
الموقع هذه إلى أن يكون العراق محوراً لصراعات بين القوى الإقليمية من جهة ، وبينها
وبين قوى دولية من جهة أخرى . وشكلت حرب عام 2003 ونتائجها نقطة لتفجر
صراعات بين هذه القوى ربما كانت خامدة لحين من الزمن ، اذ تأثرت هذه الصراعات

بالشأن العراقي الداخلي بالنسبة نفسها التي أثرت هي بدورها فيه . إن البيئة الإقليمية للعراق ذات تدخلات معقدة منها العربي ومنها غير العربي ، وكلاهما متشابك ومتقاطع في داخله وفيما بينه ، لاسيما وأن السياسة الواقعية البراغماتية قد فعلت فعلها في توجيهات الدول الإقليمية الست المجاورة للعراق . وكان لخطورة تداعيات الحرب الامريكية على العراق 2003 تجاه المنطقة أن استمرت تدخلات دول معنية أستغلت الفوضى وعدم الاستقرار لتحقيق أهدافها ومصالحها. فعلى مدى السنوات الثلاث الأولى من الحرب، كانت الدول المجاورة للعراق مترددة في الانخراط معه بعملية تطبيع للعلاقات ، كما أمتازت ردود أفعالها بالعدائية الواضحة للتطورات الحاصلة داخل الأقليم العراقي . وقد حذر جيران العراق، مراراً وتكراراً، من الحرب، كما أحسوا بأنهم كانوا مستبعدون من عملية صنع قرار شن تلك الحرب للأطاحة بالنظام السابق . فقد كان لهم جميعاً مصلحة حيوية جداً تتعلق بنوع النظام الذي سوف يتشكل بعد الحرب وطبيعة الدولة الخارجة منه. ونتيجة لشعورهم هذا بالاستبعاد، بقي معظم دول الجوار العربي متحفظين وقلقين(22).

فقد أوجدت المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة وخاصة بعد الحرب على العراق عام 2003 ، مجالاً جيوسياسياً معقداً ومتشابكاً . تضيق في إطاره اهتمامات الأنظمة السياسية إلى حدود جغرافيتها الطبيعية ، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها . ولكن بنفس الوقت ، حتمت متطلبات الأمن والدور والمكانة على تلك الأنظمة، التمدد إلى المجال الإقليمي انطلاقاً من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في صلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه النظم السياسية ، الأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع ، أو نمط من أنماطه ، ذو طبيعة خاصة ومميزة . وبما أن هذا الصراع في أصله هو صراع سياسات وإرادات في شكله الظاهر والمعلن ، وصراع وجود في حقيقته ، اذ يسود اعتقاد بأن الأهداف التي يتوخى كل فريق تحقيقها هي مصادر خطر حقيقية، فإن الصراع غالباً ما يأخذ شكل المعادلة الصفرية بمعنى أن خسارة نقطة من قبل هذا الفريق تضاف إلى

الفريق الآخر وهكذا، وعليه فإن الصراع اتخذ أيضاً نمطاً صلباً يفقد لأي شكل من أشكال المرونة السياسية (23).

فتركيا كانت القضية الكردية تمثل احد اهم المشكلات لها فيما يخص المشروع الامريكي في العراق، فتركيا كانت ترفض اقامة دولة كردية بشمال العراق . فالاتراك يرون ان اقامة دولة كردية بشمال العراق سيعني في المستقبل القريب فصل ما يعادل ثلث اراضي الجمهورية التركية . وان كان التعامل التركي مع اقليم كردستان العراق بعد 2003 اتسم بتغليب المصالح الاقتصادية على المواقف السياسية (24).

اما فيما يتعلق بايران فلم تنظر الولايات المتحدة بعين الارتياح الى العلاقات العراقية - الايرانية المتنامية والآخذة بعدا استراتيجيا، وعملت دائما على التقليل من تأثيرات هذه العلاقة على مخططاتها الاستراتيجية في المنطقة. وبدأت هذه العلاقة تثير مخاوف الولايات المتحدة ، ولاسيما بعد ان تطورت العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران.

ان المواقف الخليجية اتسمت بالحذر الشديد ، والحساسية من العراق الذي حاول قبول تلك المواقف، وعدها نوع من اختبار العلاقة العراقية - الخليجية (25). ومما يثير الانتباه أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومن خلال سلسلة تدخلاتها في شؤون العراق ، وأنحياز بعضها لهذا الطرف أو ذاك ، يتحمل مسؤوليته الحراك السياسي العراقي في ذلك ، إذ لولا شعور دول الخليج العربية أن هناك أماكن رخوة في النسيج السياسي العراقي لما أستطاعت أن تمضي في تدخلها داخل الساحة العراقية ، والافصح عن مواقفها المنحازة ، وهو ماسيؤدي الى فتح الابواب مشرعة لاستغلال بعض دول مجلس التعاون الخليجي ذلك والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد (26)

وفيما يخص الاردن وسوريا فان مواقفهم اصبحت ترتبط بدرجة كبيرة بما يجري من تغيرات في المنطقة بعد 2011 . فالازمة السورية التي ابتدأت عام 2011 حتمت على سوريا التقارب مع العراق ، لاسيما بعد ان اتخذت اغلب دول المنطقة مواقف عدائية من سوريا ، باستثناء ايران . اما الاردن فان الازمات التي شهدتها المنطقة بعد

2011 ولاسيما في سوريا المجاورة له ، دفعته الى سياسة اكثر عقلانية تجاه العراق في محاولة لتجنب اي تداعيات خطيرة على الداخل الاردني .

وتبدو الدول الاقليمية الان في مرحلة اعادة تقييم لاستقطاباتها للعراق بعد تشكل حكومة رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي في اكتوبر / تشرين الاول 2018، فهناك متغيرات داخلية في العراق واقليمية في المنطقة ودولية في العالم تستوجب اعادة التقييم . وحتى بعد الزيارات الاقليمية التي قام بها الرئيس العراقي برهم صالح لعدد من دول المنطقة في نوفمبر / تشرين الثاني 2018 ، والتي يبدو انها كانت لعرض توجهات السياسة الخارجية العراقية لحكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي ، فان الدول الاقليمية مازالت في مرحلة التقييم لسياسة حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي .

رابعا : السياسة الخارجية العراقية والاستقطابات الدولية

تمثل كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية اهم الاستقطابات الدولية للسياسة الخارجية العراقية . وفيما يخص العلاقات الروسية - العراقية فيمكن القول انها ستبقى مرهونة بعدة متغيرات داخلية وخارجية (اقليمية ودولية) ، فضلاً عن ما يملكه العراق من امكانيات اقتصادية وثروات نفطية وموقع جيوسراتيجي في المنطقة ، قد تسهم في تفعيل العلاقات بين البلدين ، ولكن يبقى المتغير الامريكي هو المؤثر الرئيس في تلك العلاقات .

فقد شكل التدخل الامريكي في العراق منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات السياسية الدولية والاقليمية من حيث المدلول السياسي ، وكذلك من حيث تداعياته المرحلية والمستقبلية على نسيج العلاقات بين دول الاقليم والقوى الدولية التي لها مصالح مباشرة في المنطقة (27) ، فأذا كانت الاحداث التي مر بها العراق قبل عام 2003 في صالح تدعيم العلاقات الروسية - العراقية في مجالات عديدة ، ومن اهمها المجالات العسكرية ، فانه بعد الحرب الامريكية على العراق 2003 فان الولايات المتحدة عملت على تهيمش دور القوى الكبرى في العراق ، ولاسيما روسيا الاتحادية ،

وهو ما وضع محددات وقيود على العلاقات الروسية - العراقية المستقبلية. ان الحديث عن العلاقات الروسية - العراقية المستقبلية يكشف اثر المتغير الامريكي فيها ، لا سيما وان ملامح المستقبل العراقي هي قد التشكيل وما يزال العراق محكوماً بتوجهات السياسة الامريكية، ومن المتوقع مستقبلاً ان لا يشهد الادراك والتعامل الامريكي للعراق تغييراً كبيراً ، لا سيما فيما يتعلق بامكانية تحول العراق مستقبلاً الى حليف استراتيجي مهم في منطقة الشرق الاوسط للولايات المتحدة .

ومع ذلك فانه يمكن تقليل اثر هذه المحددات والقيود في العلاقات الروسية - العراقية ، لاسيما مع تحسن الوضع الامني الذي يقلل من اثر المتغير الامريكي في هذه العلاقات نسبياً ، ومن الضروري لتفعيل العلاقات بين البلدين ان تستند هذه العلاقة الى اسس من المنفعة المتبادلة ، والتي تعد اهم الشروط لهذا التفعيل ، وهناك عوامل تعزز العلاقات بين البلدين ، مثل زيادة تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين ، وذلك من اجل توثيق وتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين مستقبلاً ، وتطوير الروابط الثقافية والدينية والسياحية بين روسيا الاتحادية والعراق ، وهو ما سيضعف من اثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية - العراقية ، مما يمهد لاستعادة الجوانب الاقتصادية والعسكرية مكانتها في هذه العلاقات بين البلدين ، مع التأكيد على حقيقة يجب عدم التغاضي عنها ، وهي ان المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة اكبر بكثير من مصالحها مع العراق (28) .

صحيح ان هناك فجوة قائمة بين السياسة الامريكية والموقف الروسي المتوازن مع عدة قضايا ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها ، وترى في استبعاد روسيا الاتحادية امراً ضرورياً لتحقيق اهدافها بالكامل ، ولكن رغم حدة الانتقادات الروسية للموقف الامريكي ، والنشاط الدبلوماسي الواضح لروسيا الاتحادية ، الا انه من الصعوبة بمكان تفسير ذلك على انه تغير جذري في السياسة الروسية نحو المواجهة او التحدي الكامل والصارخ للارادة الامريكية ، فهي لا تطمح الى مناوأة الولايات المتحدة ، وانما الى حماية مصالحها وامنها القومي بمفهومه الواسع (29) .

ولا يختلف الامر كثيرا مع سياسات دول كبرى اخرى لاترغب في المواجهة مع الولايات المتحدة فيما يخص الاستقطاب الدولي في العراق ، كالصين التي تبدو الان بعيدة عن الاستقطابات الدولية في العراق مع انها الدولة المصدرة الاولى للعراق ، ومع ذلك هناك حاجة لتطوير علاقات سياسية بل وحتى عسكرية بين العراق والصين، من اجل زيادة هامش المناورة في السياسة الخارجية العراقية تجاه الاستقطابات الدولية . وينطبق ذات الامر مع دول اخرى مثل اليابان ، ودول اخرى اقل تاثيرا مثل كوريا الجنوبية والبرازيل . وحتى بعض الدول الافريقية المؤثرة كجنوب افريقيا من اجل تفعيل السياسة الخارجية العراقية .

اما الاستقطاب الاوربي للسياسة الخارجية العراقية فانه سوف يستند على قضية اساسية وهي مكافحة الارهاب، لاسيما في ظل صعود اليمين الجديد في اوربا والذي بدأ دوره يتصاعد في كل العالم الغربي(30).

ان رؤية هذا اليمين الجديد لمكافحة الارهاب تستند على الاسس الاتية :

1 - ان الدول التي هي بؤرة للجماعات الارهابية يجب ان تتولى هي المبادرة في مكافحة هذه الجماعات الارهابية ، ولاسيما فيما يخص التكلفة البشرية والمادية . وينطبق هذا على سياسة اوربا في التعامل مع العراق ودوره في مكافحة الارهاب . وتعد قضية مكافحة الارهاب احد المحددات الاساسية للاستقطاب الاوربي والسياسة الخارجية العراقية .

2 - ان التدخل العسكري من قبل الدول الغربية تجاه الجماعات الارهابية يجب ان يكون حاسما ، وعلى هذا فان اي تدخل عسكري لمواجهة الجماعات الارهابية في الشرق الاوسط سوف يتسم بصفة الحسم ، وهذا ايضا يوضح ملامح الاستقطاب الاوربي في التعامل مع المشكلات الامنية في العراق .

ان هذه الاسس توضح الاستراتيجية الغربية لمكافحة الارهاب في الشرق الاوسط ، والتي من المتوقع مستقبلا ان تحدث تغيرا في اسلوب تعامل الغرب مع ازمت الشرق الاوسط ، لاسيما في العراق وسوريا .

الاستنتاج

ليس بخافٍ على وجود تلك العلاقة بين طبيعة النظام السياسي ونوعية السياسة الخارجية للدولة وابعاد الوضع القائم ، اذ انه في الوقت الذي تبدو فيه حركة السياسة الخارجية ابان مرحلة التحول تنتظم في اطار طابع دولة وليدة لم تستكمل مقومات وجودها ولم تبلغ بعد مرتكزات قوتها ، تكون معنية بسياسة الانفتاح على دول العالم من خلال تنشيط كل مسارات العلاقة التي تؤمن قيام علاقات وثيقة بين العراق ودول العالم فتكون سماتها تعزيز وبناء الثقة والتبشير بعناصر البناء الديمقراطي والتشديد على عدم اتباع سياسات سبق وان انتهجت من قبل الانظمة السابقة ، وبناء علاقات قوامها قواعد القانون الدولي في احترام السيادة وقواعد حسن الجوار ، نجد ان المرحلة المستقبلية ستشهد انغماساً أكبر في عملية بناء الدولة ، وانضاج تجربتها وتثبيت اركانها سيما مع ارتفاع ابعاد الضغط الموجه الى الدولة الجديدة مع سعي بعض الاطراف الاقليمية لتتخربط في اطار الملف العراقي معيدة ترتيب اركانها او التلاعب بأوراق الضغط التي تملكها ، وهذا الامر سيرتد سلباً على صعيد استقلالية حركة السياسة الخارجية العراقية التي ستحاول اتباع سياسة الترضية بين الطرف الامريكي كطرف مؤثر والاطراف الاقليمية الاخرى ، ليشخص هذا الواقع العبء الاكبر على السياسة الخارجية في كيفية اتباع استراتيجية بين اطراف متعارضة تملك اهداف متناقضة .

ان السياسة الخارجية العراقية اذا ما اريد لها ان تنجح فعليها ان تلتزم المبادئ الاتية :

- 1 - التعامل بواقعية في السياسة الخارجية مع المتغيرات الموجودة في البيئة الداخلية والاقليمية والدولية .
- 2 - جعل المصالح العراقية الاستراتيجية هي معيار التوجه نحو الاستقطابات الاقليمية والدولية .
- 3 - الاستناد دائماً في عملية صنع القرار السياسي الخارجي العراقي الى مبدأ تعدد الخيارات ، والتخطيط لطوارئ ووضع البدائل لها .

الهوامش

1. د. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات ، ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1987 ، ص 130 .
2. قاسم علوان سعيد الزبيدي ، التحول الديمقراطي في الوطن العربي : بحث امكانية تداول السلطة سلمياً ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين ، 2009 ، ص 10 .
3. د. حسين علوان البيج ، ((التحول الديمقراطي واشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي)) ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 4 ، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد ، 1998 ، ص 161 .
4. مايكل هدسون ، الرؤية الاستراتيجية الامريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم ، في احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 75 .
5. د. سعد حقي توفيق ، ((الخيارات الامريكية في العراق)) ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 29 ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، تشرين الاول 2004 ، ص 13 .
6. انظر مسودة دستور جمهورية العراق ، الجمعية الوطنية العراقية ، اب / اغسطس 2005 ، ص 5 .
7. استراتيجية الامن القومي العراقي 2007-2010 ، مستشارية الامن القومي ، جمهورية العراق ، ص 13 .
8. المصدر نفسه ، ص 14 .
9. د. سعد العبيدي ، ((العوامل النفسية في المصالحة العراقية وجوانب الاعاقة والتفعيل)) ، مجلة دراسات عراقية ، العدد 9 ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، تموز ، 2009 ، ص 25 .
10. د. اسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص 128 .
11. د. منعم العمار ، د. خضر عباس عطوان ، الديمقراطية في العراق المعضلات ، مجلة شؤون اجتماعية الشارقة ، العدد 98 ، ص 117-139 .
12. اشرف محمد عبد الله ياسين ، السياسة الامريكية اتجاه اصلاح السياسي في الشرق الاوسط ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (26) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، ربيع 2010 ، ص 83 .
13. محمد المصالحة ، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الارهاب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (21) الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، شتاء 2009 ، ص 66 .
14. باكينام الشرفاوي ، الديمقراطية في المفردات الامريكية ، الديمقراطية ، العدد (13) ، القاهرة ، كانون الثاني 2004 ، ص 49 .
15. مثنى مشعان المزروعى ، الاهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (376) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران ، 2010 ، ص ص 70-71 .

16. انظر ايديولوجية اليمين المحافظ الامريكي في دعم اسرائيل لدى محمد بشير بسيوني ، مخطط تقسيم الوطن العربي بعد احتلال العراق ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، 2004 ، ص 60 .
17. ستار جبار علاي ، السياسة الخارجية العراقية وامكانات التفاعل الاقليمي ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر والموسوم بـ (نحو سياسة عراقية خارجية فاعلة في المحيطين الاقليمي والدولي) والمنعقد في مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، في 17-18 تشرين الثاني 2009 ، ص 1 .
18. ذياب المخادمة، خالد وليد محمود ، اسرائيل وخيارات الامن والسلام ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (19) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مركز دراسات الوحدة العربية ، صيف ، 2008 ، ص 72 .
19. د. عامر هاشم ، دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركبي في المعادلة العراقية ، مجلة دراسات سياسية العدد (14) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2009 ، ص 45 .
20. عبد الجليل زيد المرهون ، امن الخليج بعد حرب العراق ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الرياض ، 2007 ، ص 49 .
21. د. عيسى العبادي ، دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر الموسوم بـ (نحو سياسة عراقية خارجية فاعلة في المحيطين الاقليمي والدولي) والمنعقد في مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، في 17-18 تشرين الثاني 2009 ، ص 1 .
22. د. ايناس عبدالسادة علي ، " العراق وخارطة الجوار الجغرافي " ، قضايا سياسية دولية ، العدد 3 ، فرع الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، حزيران 2012 ، ص 16 .
23. د.دينا محمد جبر ، "العراق والبيئة الاقليمية بين مطلب التوازن وضمان المصالح الوطنية العليا" ، قضايا سياسية دولية ، العدد 3 ، فرع الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد ، حزيران 2012 ، ص 17 .
24. سعد عبدالمجيد، الصراع الكردي-التركي: ثقب في التحالف الامريكي، www.islamonline.net/2007/5/6 .
25. د جاسم يونس الحريري ، " الموقف الخليجي من العراق بعد الانسحاب الامريكي " ، قضايا سياسية دولية ، العدد 3 ، فرع الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، حزيران 2012 ، ص 10 .
26. المصدر نفسه ، ص 13 .
27. د. عبد الله يوسف سهر ، "دوافع وتداعيات التدخل العسكري الامريكي في العراق" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 ، القاهرة، أكتوبر 2007 ، ص 24.
28. احمد حسين شحيل، "السياسة الروسية اتجاه العراق بعد 2003" ، مجلة العلوم السياسية، العدد 36 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني - حزيران 2008 ، ص 229-231 .
29. د. نورهان الشيخ ، "العلاقات الروسية- الاورواطنلنطية بين المصالح الوطنية والشراسة الاستراتيجية" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 ، القاهرة، أكتوبر 2007 ، ص 54.
30. الاتحاد الاوربي يطلق استراتيجية مساعدة العراق لمرحلة مابعد داعش ،

<https://www.alsumaria.tv/...> / Iraq - news , 2018 / 9 / 10